التقليد الشرعي

في الأمور الفقهية
وأهميته في الإسلام

والكشف عن مغالطات منكري التقليد والرد على شبههم
وضلالاتهم بنصوص الكتاب والسنة وأقوال أئمة العلم والدين

بسم الله الرحمن الرحيم

التقليد الشرعي

في الأمور الفقهية
وأهميته في الإسلام

والكشف عن مغالطات منكري التقليد والرد على شبههم
وضلالاتهم بنصوص الكتاب والسنة وأقوال أئمة العلم والدين

تأليف
العلامة المحقق الفقيه الجليل المفتي عبد الرحيم اللاجفوري

تقديم
سماحة العلامة الكبير الإمام السيد أبي الحسن علي الندوي
رحمه الله

اعتنى به وعلق عليه
فضيلة الشيخ العلامة المحدث عبد الحفيظ المكي

مكتبة الحرمين للنشر والتوزيع
دبي

حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

الطَّبْعَةُ الأُولَى

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م

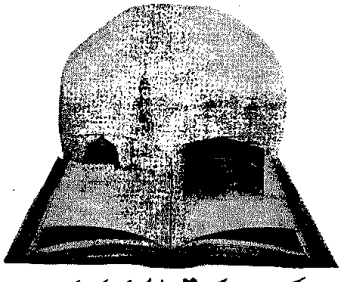

مَكتبَة الحَرَمَين
لِلنَشْرِ وَالتوزيع
(ش.ذ.م.م)

هَاتف ٢٧٣١٩٧٩-٤. فاكس ٢٧٣١٩٦٩-٤-٩٧١+
ص.ب ٥٥٧٨٢ دُبَي. الإمارات العَرَبيّة المتحِدَة

بين يدي الكتاب

لفضيلة الشيخ العلامة المحدث عبد الحفيظ المكي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وأصحابه أجمعين .

أما بعد ، فإن مما يثلج صدور المؤمنين ويقر أعين الموحدين ونحمد الله ونشكره عليه هو : ما نشاهده في شتى أنحاء العالم من نهضة إسلامية وتوجه وإقبال على الدين وأموره في الرجال والنساء والشباب والأطفال ، نسأله سبحانه وتعالى أن يزيد من هذا الخير ويرزق الجميع الإستقامة على دينه والرشد والسداد في جميع الأقوال والأحوال ، فهو المستعان وعليه البلاغ ولا حول ولا قوة إلا به .

ولا يخفى أن هذا الوضع لا يُرضي قوى الكفر العالمي ، فهم دائماً للإسلام والمسلمين بالمرصاد ، يدبرون المكايد ويحيكون المؤامرات ويخططون بدهاء ومكر لضرب الإسلام من داخله وخارجه .

ومن أهم مكايدهم التشكيك في عقائد الإسلام وإثارة الشبه حول أساسياته وثوابته ، حتى تتزعزع أفكار المسلمين وتوهن عقائدهم ويبتعدوا عن جذورهم ، وتضعف علاقتهم بسلفهم الصالح وأئمة العلم

والدين وبتراثهم العلمي الثمين ، مع إيجاد الفرقة بين أفراد الأمة ونشر البغضاء والشحناء فيما بينهم ، وضمن ذلك أثاروا قضية التقليد للأئمة الأربعة المتبوعين في الأمور الفقهية ، وهو درب سار عليه والتزم به السلف الصالح وأئمة العلم والدين من المحدثين والفقهاء والمفسرين والأصوليين والعباد الصالحين في كل زمان ومكان كما هو معلوم للقاصي والداني ، وهؤلاء مع الأسف الشديد لم يشككوا في جواز التقليد فقط بل تجرأوا وادعوا بكل وقاحة ودناءة أنه بدعة وشرك (نعوذ بالله) .

ونسوا أو تناسوا أن هذه الدعوى ستجعل جماهير علماء الإسلام من المفسرين والمحدثين والفقهاء والصالحين - نعوذ بالله - مشركين ومبتدعين ، وحاشاهم من ذلك قاتل الله أعداء الإسلام والمسلمين ومُهيني أئمة العلم والهدى والدين ، ونرجوه سبحانه أن يرد كيدهم في نحرهم ويحفظنا من شرورهم ومكرهم بفضله وكرمه .

واستغل هؤلاء المضللون من الأجانب وأتباعهم : ضعف الثقافة الإسلامية وقلة الرسوخ في علوم الدين وأصوله لدى بعض الشباب المسلم ولا سيما الذين يدرسون لديهم في الخارج فيصورون لهم اختلاف المذاهب الفقهية هذا كما لو كان اختلافاً عقائدياً ، ليوحوا إليهم ظلماً وزوراً بأنه يدل على تناقض الشريعة . كما أن هؤلاء

المضللين يوحون إلى عامة المسلمين ولا سيما الناشئة بأنه مادام الشرع الإسلامي واحداً وأصوله من القرآن العظيم والسنة النبوية الثابتة متحدة أيضاً فلماذا اختلاف المذاهب ؟

ويتحمس بعض الشباب المتدين متأثرين بهذه الشبه والمغالطات من قبل أعداء الإسلام وأتباعهم ، فيتنفرون من التقليد لأحد من الأئمة الأربعة المتبوعين ، ويظنون أنه مخالف لتعاليم الإسلام وتناقضٌ لاتباع رسول الهدى صلى الله عليه وسلم ، ولذلك ينفرون من أكابر العلماء والصلحاء وينسبون أساطين العلم والهدى إلى الشرك والضلال والبدعة بدون خجل أو حياء ، فأصبحوا بحق خوارج هذا العصر .

وكل ذلك بسبب جهلهم لكثير من القواعد الأساسية للدين وعدم استيعابهم للأصول الضرورية الكامنة في الكتاب والسنة وخاصة التي بينت فيها شروط الإجتهاد والإستنباط ، وغفلتهم عن النتائج الوخيمة المفجعة التي ستظهر لو فتحنا باب الإجتهاد على مصراعيه ، وسمحنا للحابل والنابل أن يستنبط من القرآن والسنة مباشرة ما شاء من أحكام الدين والفقه .

ومازلنا « سكان البلاد الطاهرة – أم القرى – وما حولها » نذكر من آثار ونتائج « إنكار التقليد لأحد من الأئمة الأربعة ومحاربته » المؤلمة الخطيرة والتي شاهدناها بأم أعيننا في بداية محرم عام ١٤٠٠هـ وذقنا

مرارتها أثناء أحداث الفتنة الجهيمانية الخبيثة ، وقد علم بخطرها ونتنها وبشاعتها العالم أجمع .

فقد سفكت الدماء ، وانتهكت حرمات الله ، وأهين بيت الله المحترم المقدس ، ودنس الحرم المكي الشريف ، وامتلأت أروقته بالأبوال والنجاسات ، وأرعب الحجاج ضيوف الرحمن ، وتوقف الأذان والصلوات بالجماعة والطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة حوالي نصف شهر بالمسجد الحرام منبع الهدى ومركز الإسلام ، وذلك لأول مرة في تاريخ الإسلام ، وهل هناك شر وخزي أعظم من هذا ومصيبة أدهى من هذه ؟

نعم لقد حدث كل هذا أثناء الفتنة الجهيمانية الخبيثة عندما تمركز الأشرار بحرم الله وانتهكوا حرماته ، وخرجوا على إمام المسلمين مروقا وشراً ، وادَّعُوا المهدوية كذبا وزوراً ، وكل ذلك مع الأسف الشديد باسم الكتاب والسنة وباسم السلفية ، وتحت شعار نبذ التقليد لأحد من الأئمة الأربعة المتبوعين ومحاربته وإنكاره ودعوى أنه بدعة وشرك .

يكفينا هذا الحدث المخزي وهذه الفتنة النَتِنة الخبيثة لكي نعتبر ونعلم حق اليقين بأن نتائج ترك التقليد وإنكاره ستوصل بالأمة إلى مثل هذه الأحوال الخطيرة ويمكن إلى أعظم منها ، وإن ما ينبهنا به علماء الأمة وفقهاؤها ويحذرونا عن النتائج الوخيمة لإنكار التقليد ومحاربته

ليست وهمية أو مشتبه فيها أو أنها احتمالات فقط ، لا والله بل هي الحقيقة بعينها ولا يجوز غض النظر عنها أو نسيانها بل يجب أن نأخذ حذرنا منها ، ولا يلدغ المؤمن من جحر مرتين .

وجزى الله عنا وعن الإسلام والمسلمين العلامة الجليل والفقيه المحقق الشيخ المفتي عبد الرحيم اللاجفوري الغجراتي الهندي خير الجزاء وأجزل له الثواب ، حيث ألف هذه الرسالة القيمة وفند فيها شبه وضلالات المضللين وكشف عن مغالطاتهم ، وأثبت بالحجة والبرهان العلمي وفي ضوء تعاليم كتاب الله وسنة رسوله ﷺ : أهمية التقليد الشرعي في الأمور الفقهية وضرورته في الإسلام ، وأنه قد التزم به علماء الأمة وأئمة العلم والهدى سلفاً وخلفاً على مر العصور وفي جميع البلدان ، وهو الذي كان عليه سلف الأمة من الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان رضي الله عنهم أجمعين ، وهو السبيل الأقوم والصراط المستقيم الذي يجب أن تتشبث به الأمة وتعض عليه بالنواجذ، ولا تحيد عنه إلى سبيل الغي والفتن والأهواء ، فجزاه الله خيراً وجعله سبباً للرشد والهداية ونفع به عباده المسلمين ، وأخرجهم به من اتباع الهوى والضلال والغواية بفضله وكرمه ، إنه سبحانه وتعالى جواد كريم وهو الهادي إلى سواء السبيل .

وقد ذكرت آنفاً أن الإلتزام بتقليد أحد من المذاهب الأربعة المتبوعة

قد أجمع عليه العلماء من المحدثين والفقهاء والمفسرين والصالحين على مر العصور تشهد به مؤلفاتهم وفتاواهم وتراثهم العلمي العريق ، وهي قضية مفروغ منها ولا تحتاج إلى نقاش والجميع يعلم ذلك يقيناً .

وقد أثيرت هذه القضية في « مجلس المجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي » في دورته العاشرة المنعقدة بمكة المكرمة في الفترة من يوم السبت ٢٤ صفر ١٤٠٨هـ الموافق ١٧ أكتوبر ١٩٨٧م إلى يوم الأربعاء ٢٨ صفر ١٤٠٨هـ الموافق ٢١ أكتوبر ١٩٨٧م وقد حضر في هذه الدورة أفاضل العلماء والفقهاء من مختلف أنحاء العالم الإسلامي كأمثال : سماحة العلامة الجليل الشيخ السيد أبي الحسن علي الندوي ، وسماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، وسماحة الشيخ محمد محمود الصواف ، وسماحة الشيخ مصطفى أحمد الزرقاء ، وسماحة الشيخ محمد بن عبد الله بن سبيل ، وسماحة الشيخ محمد الشاذلي النيفر ، وسماحة الشيخ محمد الحبيب بن الخوجة وغيرهم من العلماء والفقهاء الأفاضل .

وأصدروا قرارهم الإجماعي في هذه القضية الهامة والخطيرة .

وقد نقلنا هذا القرار بكامله من المجموع الذي نشرته رابطة العالم الإسلامي وإليكم نصه :

القـرار التـاسع

بشأن موضوع الخلاف الفقهي بين المذاهب والتعصب المذهبي من بعض أتباعها

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم .

أما بعد :

فإن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي في دورته العاشرة المنعقدة بمكة المكرمة في الفترة من يوم السبت ٢٤ صفر ١٤٠٨هـ الموافق ١٧ أكتوبر ١٩٨٧ م إلى يوم الأربعاء ٢٨ صفر ١٤٠٨هـ الموافق ٢١ أكتوبر ١٩٨٧م قد نظر في موضوع الخلاف الفقهي بين المذاهب المتبعة ، وفي التعصب الممقوت من بعض أتباع المذاهب لمذهبهم تعصباً يخرج عن حدود الإعتدال ، ويصل بأصحابه إلى الطعن في المذاهب الأخرى وعلمائها ، استعرض المجلس المشكلات التي تقع في عقول الناشئة العصرية وتصوراتهم حول اختلاف المذاهب الذي لا يعرفون مبناه ومعناه ، فيوحي إليهم المضللون بأنه مادام الشرع الإسلامي واحداً وأصوله من القرآن العظيم والسنة النبوية الثابتة متحدة أيضاً فلماذا اختلاف المذاهب ؟ ولم لا توحد حتى يصبح المسلمون أمام مذهب واحد وفهم واحد لأحكام الشريعة ؟ كما استعرض المجلس أيضاً أمر العصبية المذهبية والمشكلات التي تنشأ عنها ، ولا سيما بين أتباع بعض الإتجاهات الحديثة اليوم في عصرنا هذا حيث يدعو أصحابها إلى خط اجتهادي جديد ويطعنون في المذاهب القائمة التي تلقتها الأمة بالقبول من أقدم العصور الإسلامية ، ويطعنون في أئمتها أو بعضهم ضلالاً ويوقعون الفتنة بين الناس .

وبعد المداولة في هذا الموضوع ووقائعه وملابساته ونتائجه في التضليل والفتنة: قرر المجمع الفقهي توجيه البيان التالي إلى كلا الفريقين المضللين والمتعصبين تنبيهاً وتبصيراً :

أولا : اختلاف المذاهب :

إن اختلاف المذاهب الفكرية القائم في البلاد الإسلامية نوعان :

(أ) اختلاف في المذاهب الإعتقادية .

(ب) واختلاف في المذاهب الفقهية .

فأما الأول : وهو الإختلاف الإعتقادي ، فهو في الواقع مصيبة جرت إلى كوارث في البلاد الإسلامية ، وشقت صفوف المسلمين ، وفرقت كلمتهم ، وهي مما يؤسف له ، ويجب أن لا يكون ، وأن تجتمع الأمة على مذهب أهل السنة والجماعة الذي يمثل الفكر الإسلامي النقي السليم في عهد الرسول صلى ا لله عليه وعلى آله وسلم وعهد الخلافة الراشدة التي أعلن الرسول أنها امتداد لسنته بقوله : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي ، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ » .

وأما الثاني : وهو اختلاف المذاهب الفقهية في بعض المسائل ، فله أسباب علمية اقتضته ، و لله سبحانه في ذلك حكمة بالغة ، ومنها الرحمة بعباده وتوسيع مجال استنباط الأحكام من النصوص ، ثم هي بعد ذلك نعمة وثروة فقهية تشريعية تجعل الأمة في سعة من أمر دينها وشريعتها ، فلا تنحصر في تطبيق شرعي واحد حصرا لا مناص لها منه إلى غيره ، بل إذا ضاق بالأمة مذهب أحد الأئمة الفقهاء في وقت ما ، أو في أمر ما ، وجدت في المذهب الآخر سعة ورفقاً ويسراً ، سواء أكان ذلك في شئون العبادة أم في المعاملات وشؤون الأسرة والقضاء والجنايات على ضوء الأدلة الشرعية .

فهذا النوع الثاني من اختلاف المذاهب ، وهو الإختلاف الفقهي ، ليس نقيصة ولا تناقضاً في ديننا ، ولا يمكن أن لا يكون ، فلا يوجد أمة فيها نظام تشريعي كامل بفقهه واجتهاده ليس فيها هذا الإختلاف الفقهي الإجتهادي .

فالواقع أن هذا الإختلاف لا يمكن أن لا يكون ، لأن النصوص الأصلية كثيراً ما تحتمل أكثر من معنى واحد ، كما أن النص لا يمكن أن يستوعب جميع الوقائع

المحتملة ، لأن النصوص محدودة والوقائع غير محدودة كما قال جماعة من العلماء رحمهم الله تعالى ، فلا بد من اللجوء إلى القياس والنظر إلى علل الأحكام وغرض الشارع والمقاصد العامة للشريعة ، وتحكيمها في الوقائع والنوازل المستجدة ، وفي هذا تختلف فهوم العلماء وترجيحاتهم بين الإحتمالات ، فتختلف أحكامهم في الموضوع الواحد وكل منهم يقصد الحق ويبحث عنه . فمن أصاب فله أجران ومن أخطأ فله أجر واحد ، ومن هنا تنشأ السعة ويزول الحرج .

فأين النقيصة في وجود هذا الإختلاف المذهبي الذي أوضحنا ما فيه من الخير والرحمة ؟ وإنه في الواقع نعمة ورحمة من الله بعباده المؤمنين ، وهو في الوقت ذاته ثروة تشريعية عظمى ومزية جديرة بأن تتباهى بها الأمة الإسلامية ، ولكن المضللين من الأجانب الذين يستغلون ضعف الثقافة الإسلامية لدى بعض الشباب المسلم ولا سيما الذين يدرسون لديهم في الخارج فيصورون لهم اختلاف المذاهب الفقهية هذا كما لو كان اختلافاً إعتقادياً ، ليوحوا إليهم ظلماً وزوراً بأنه يدل على تناقض الشريعة دون أن ينتبهوا إلى الفرق بين النوعين ، وشتان مابينهما .

ثانياً : وأما تلك الفئة الأخرى التي تدعو إلى نبذ المذاهب وتريد أن تحمل الناس على خط إجتهادي جديد لها ، وتطعن في المذاهب الفقهية القائمة وفي أئمتها أو بعضهم: ففي بياننا الآنف عن المذاهب الفقهية ومزايا وجودها وأئمتها ما يوجب عليهم أن يكفوا عن هذا الأسلوب البغيض الذي ينتهجونه ويضللون به الناس ويشقون صفوفهم ويفرقون كلمتهم ، في وقت نحن أحوج ما نكون إلى جمع الكلمة في مواجهة التحديات الخطيرة من أعداء الإسلام ، بدلا من هذه الدعوة المفرقة التي لا حاجة إليها .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيراً ، والحمد لله رب العالمين .

(توقيع) (نائب الرئيس) د.عبد الله عمر نصيف		(توقيع) (رئيس مجلس المجمع) عبد العزيز بن عبد الله بن باز
(توقيع) محمد بن جبير	(توقيع) د. بكر عبد الله أبوزيد	(توقيع) عبد الله العبد الرحمن البسام
(توقيع) صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان	(توقيع) محمد بن عبد الله بن سبيل	(توقيع) مصطفى أحمد الزرقاء
(توقيع) محمد محمود الصواف	(توقيع) أبو الحسن علي الحسني الندوي	(توقيع) محمد رشيد راغب قباني
(توقيع) محمد الشاذلي النيفر	(توقيع) أبوبكر جومي	(توقيع) د . أحمد فهمي أبو سنة
(توقيع) محمد الحبيب بن الخوجه	(توقيع) محمد سالم بن عبد الودود	(توقيع) د . طلال عمر بافقيه (مقرر مجلس المجمع الفقهي الإسلامي)

وقد تخلف عن الحضور في هذه الدورة كل من فضيلة الدكتور يوسف القرضاوي ، وفضيلة الشيخ صالح بن عثيمين ، وفضيلة الشيخ عبد القدوس الهاشمي ، ومعالي اللواء الركن محمد شيث خطاب ، وفضيلة الشيخ حسنين محمد مخلوف ، وفضيلة الشيخ مبروك مسعود .العوادي . انتهى قرار الرابطة .

وهذا القرار يؤيد ما جاء في هذه الرسالة القيمة ، وكأنه مجمل لما بسط فيها ، فجزاهم الله جميعاً خير الجزاء على ما بينوه من الحق الصريح وأوضحوه .

وكان المؤلف حفظه الله بالخيرات والبركات قد حرر هذه الرسالة أصلاً باللغة الأردوية ، ثم ترجمها فضيلة الأستاذ محمد معصوم ظفر الندوي

إلى اللغة العربية ليستفيد منها العرب المسلمون أيضاً ، وقدم لها المفكر الإسلامي الكبير سماحة العلامة الشيخ السيد أبو الحسن علي الحسني الندوي وفضيلة الشيخ مجيب الله الندوي لأهميتها ، ثم إن المؤلف الجليل أكرمه الله بكل خير شرف هذا الفقير بأن أرسل له بواسطة فضيلة الشيخ محمد علي منيار المظاهري وفضيلة الشيخ إسماعيل بدات وكلاهما من خُلص أصحاب شيخنا الإمام الرباني شيخ الحديث والمحدثين العلامة محمد زكريا الكاندهلوي المدني الصديقي قدس الله روحه نسخة من الطبعة العربية لكي أعيد النظر فيها وأعتني بها وأخدمها وأجهزها لطبعة جديدة منقحة ، وقد أكرمني الله سبحانه وتعالى بالتوفيق لتلبية طلبه والتأمر بأمره الكريم حسب استطاعتي راجياً من الباري سبحانه وتعالى القبول ، وأن يكرمني بمحبة السيد اللاجفوري المؤلف الجليل وبدعواته المباركة .

ولا يفوتني أن أشكر الإخوة المسئولين عن «مؤسسة الخليل الإسلامية» الناشرين لهذه الرسالة القيمة ، فجزى الله المؤلف والمقدمين والمترجمين والمعلق والناشر جميعاً خير الجزاء .

ورجائي من القراء الكرام إذا لاحظوا أي خطأ أو زلل أن ينبهوني إليه ولهم جزيل الشكر .

ونرجو الله سبحانه وتعالى أن يخرجنا من الظلمات إلى النور ، وأن

ينور قلوبنا بأنوار الرشد والهداية ، ويوفقنا بفضله وكرمه لما يحبه ويرضاه من القول والعمل والنية والهدي إنه على كل شيء قدير ، ويجنبنا الفواحش والمعاصي والفتن ما ظهر منها وما بطن .

اللهم أرِنا الحق حقاً وارزقنا اتباعه ، وأرِنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه واهدنا الصراط المستقيم برحمتك يا أرحم الراحمين .

وصلى الله تعالى على خير خلقه وسيد رسله وخاتم أنبيائه سيدنا وحبيبنا ونبينا ومولانا محمد وعلى وآله وأصحابه وأزواجه وأتباعه أجمعين وبارك وسلم تسليماً .

كتبه الفقير إلى رحمة ربه الكريم

عبد الحفيظ ملك عبد الحق المكي

مكة المكرمة

يوم الإثنين ٢ / ٥ / ١٤٢٢هـ

الموافق ٢٣ / ٧ / ٢٠٠١م

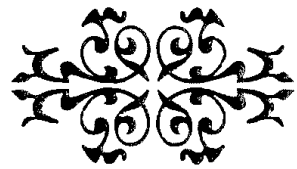

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المؤلف

الحمد لله الذي أعلى المؤمنين بكريم خطابه ورفع درجة العالمين بمعاني كتابه وخص المستنبطين منهم بمزيد الإصابة وثوابه والصلاة والسلام على النبي وأصحابه والأئمة المجتهدين وأتباعه وأبي حنيفة وأحبابه.

أما بعد! فقد صدر استفتاء حول التقليد مع جوابه الشافي في «الفتاوى الرحيمية» (المجلد الرابع) وانتشر في الهند، وذكر فيه حقيقة التقليد وثبوته بالكتاب والسنة والاحتياج إليه، وآراء رجال الفقه فيه، وإجماع الأمة على تقليد الأئمة الأربعة، ومضار الفرار منه، وأجوبة الاعتراضات عليه.

فبحمد الله قبله العلماء قبولاً حسناً وأشاروا عليّ بإصدار هذا الجواب في صورة بحث مستقل، كما نصحوني بتعريبه للحاجة الشديدة إليه في عصرنا هذا للذين يتكلمون باللغة العربية حتى يستفيد منه عامة الناس وخواصهم وعربهم وعجمهم.

فأرجو من الله أن يكون معينا لدرك حقيقة التقليد وعما يتفوه المعارضون للتقليد، فهذا هو تعريبه في أيدى حضراتكم تقديرا لآراء علمائنا المعاصرين وتنفيذا لرغباتهم الطويلة، وقد عربه الأستاذ محمد معصوم ظفر الندوي تحت إشراف سماحة الشيخ أبي الحسن علي

الحسني الندوي ، مع مقدمته ومقدمة الشيخ مجيب الله الندوي القيمتين ، معترفاً بتقصيرنا في شكرهم ، فجزاهم الله خيراً .

والحق أن التقليد أمر فطري طبعي لايقوم إنسان بعمل في دنياه إلا ويقلد فيه رجاله ، ولكن - أعاذنا الله من الخزي - لا تصب الحمى إلا على الدين ، فتركز الهمم والصلاحيات كلها على إنكار التقليد مع أن محدثينا وعلماءنا الأجلاء في جميع أطوارهم قد قلدوا إماماً من الأئمة بل إنهم افتخروا بذلك ، فأنّى يدرك الظالع شاؤ الضليع ، والأضرار التي تصيب الدين بإنكار التقليد مما اعترف به رؤساء المعارضين له ، كما ستجد آراءهم الصريحة في هذا البحث .

كذلك نشكر فضيلة الأستاذ محمد إقبال الندي المدني على تصحيح مسودات الطبع ، كما نشكر أخوينا الفاضلين عبد العزيز الفلاحي وفضل محمود الفلاحي على تصفيف الأحرف وعلى المشاق التي تحملاها في إخراج الكتاب في حيز الظهور .

وأخيراً أدعو الله الكريم أن يتقبل هذا العمل المتواضع ويجعله أجراً وذخراً للعبد الفقير إلى رحمته ، وأن يوفقنا جميعاً بفهم الدين الصحيح ، ويجعل أعمالنا خالصةً لوجهه الكريم ويهدينا إلى الصراط المستقيم .

وصلى الله تعالى على خير خلقه محمد وآله وأصحابه أجمعين .

أحقر الأنام السيد عبد الرحيم

اللاجفوري ثم الراندیري

غفر الله له ولوالديه

٨ / صفر المظفر ١٤١٩هـ يوم الخميس

بسم الله الرحمن الرحيم

التقديم : لسماحة الشيخ أبي الحسن علي الحسني الندوي

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين محمد وآله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد ! فإن الرجوع إلى أصحاب الإختصاص والبراعة ، والتفوق والاجتهاد في كل فن من الفنون ، وفي كل مجال من مجالات الدراسة والتحقيق ، مما جرت به العادة من القديم ، وأصبح عرفاً من الأعراف المسلمة والمنتشرة في تاريخ العلم والدراسة والبحث والتحقيق قديماً وحديثاً ، وذلك للتوقّي من الخطأ والزلل ، والتورّط في ضلال أو خطل، وقد احتفل به تاريخ العلوم والفنون ، والدراسات والتحقيقات ، وأصبح ذلك عرفاً شائعاً وسنة متبعة .

وأكثر من ذلك وضوحاً وجلاءاً وبداهة ، الرجوع إلى أصحاب الإختصاص ، والبراعة والإتقان ، والتوسع مع التعمق ، والتعمق مع التوسع ،والتحرّي للثواب ، والإيمان والإحتساب ، والشعور الزائد بالمسئولية عند الله ، والحساب والكتاب في أحكام الشريعة والقضايا الإجتهادية ، وما يتجدد ويفاجئ من طوارئ وأحداث لها اتصال مباشر بالأحكام الدينية ، إيجابية أو سلبية ، في العمل بالشريعة ، وإتباع السنة

السنية ، لذلك كان من العرف الشائع والسنة المتبعة ، والتقاليد الجارية في العصر الأول في عهد الخلفاء الراشدين ، ثم في عصر الصحابة والتابعين : الرجوع إلى أحد العلماء الراسخين المتضلعين ، والمؤمنين بالحسبة والأمانة والمسئولية أمام رب العالمين في ما يحدث من قضايا ونوازل فردية وإجتماعية ، يحتاج في مواجهتها والعمل فيها إلى الحكم الشرعي ، وما ثبت في ذلك من الكتاب والسنة .

وكان ذلك في العصر الأول من غير تعيين والتزام لمدرسة فقهية خاصة ، أو فرد يلتزم مذهباً خاصاً ويمثّله ، وذلك لما تقتضيه طبيعة العصر ، وإنتشار الإيمان والإحتساب ، والتحرّي للحق والصواب في المحيط العلمي وحلقات الدارسة والتحقيق ، ثم آل ذلك بحكم الزمان وما يقتضيه الحرص على التحري للصواب ، وتوفير الجهد والوقت إلى مكتب خاص من مكاتب الفقه ، ومن يمثّله خير تمثيل ويوثق بعلمه وأمانته وتقواه ، فأصبح هذا الرجوع إلى مكتب فقهي خاص : سنة متبعة وعملاً شائعاً محموداً و ميسوراً في وقت واحد ، ولم يثر ذلك إستنكارا أو إتهاماً ببدعة أو خرق إجماع ، وكان نتيجة ذلك ما شاع في العالم الإسلامي من تقليد مذهب خاص من المذاهب الأربعة ، ولم يثر ذلك إستنكاراً أو رمياً ببدعة أو ضلال ، إذا كان ذلك مشروطاً أو مقترناً بإتباع الكتاب والسنة والعودة إلى ما ثبت وتحقق من